نوعية البيانات الإحصائية في عملية التخطيط التربوي- حالة الجزائر

سالمي الجيلالي
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – الجزائر
Salmi.djillali@yahoo.fr

الملخص :

لتحقيق تنمية مستدامة وجب توفير مجموعة من الشروط الأساسية مثل المخصصات المالية المعتبرة، العنصر البشري بالإضافة إلى الحاجة المعتبرة إلى توفير المعلومات والتي عادة تعتمد على الأسلوب الإحصائي الذي يتم استخدامه وفقا لمجموعة من الاعتبارات من بينها نوعية المعطيات المتاحة بالإضافة إلى عدد المتغيرات ومدى الحاجة إلى إبراز العلاقة فيما بينها.

فلقد استدعى التطور السريع في مختلف المجالات التوسع في استخدام البيانات كأحد الأدوات الرئيسية في اتخاذ القرارات والتدابير المستقبلية بناءا على تحليل موضوعي للبيانات المتاحة، فزادت بذلك أهمية الأساليب الإحصائية وأضحت أحد الوسائل الأساسية التي تضمن من خلالها تحقيق الأهداف المرجوة لأي مشروع تنموي، فهل نجحت الجزائر على توفير البيانات اللازمة لذلك؟ وما نوعية هذه البيانات؟

The Quality of Statistical Data and in the Educational Planning – Algeria as a Model.

Salimy Aljelaly

Abstract:

To achieve a sustainable development , the state must provide an important financial allocations , human element and the provision of information which generally depends on statistical data which can be used according to certain concern , for instance , the quality of the given data , in addition to the changements and the need of highlighting the relationship between them .

The quick development in different fields led to the expansion of data' use as one of the necessary tools in the decision making and future measures based on an objective analysis of the available data, that's why

the importance of statistical method has increased and has become a basic means by which ensure the realization of the programmed objectives of any development project .Hence, has Algeria succeeded in providing the necessary data? What is the quality of this data?

تمهيد : أضحت كل الدول اليوم تعطي العناية اللازمة للبيانات الإحصائية كمية كانت أم نوعية، لما تشكله من أهمية في بناء المخططات التنموية، انطلاقا من جمع البيانات و المعلومات عن واقعها الاجتماعي، الاقتصادي...الخ، لتصنع من ماضيها وحاضرها مستقبلها الحضاري.

أهداف الورقة البحثية:

-عرض أهمية البيانات الإحصائية.

- فحص البيانات الإحصائية المعتمدة في عملية التقديرات ورسم السياسات الحكومية.

– فحص نوعية البيانات الإحصائية المتعلقة بالتعدادات السكانية، وزارة التربية الوطنية و بعض المخططات التنموية.

المنهجية المعتمدة : تعتمد الورقة البحثية على إحصائيات كل من الديوان الوطني للإحصاء بالإضافة إلى معطيات وزارة التربية الوطنية وكذا ما جاء في المخططات التنموية، كما نستعين بالمنهج الإحصائي مستعملين بعض التقنيات الإحصائية قصد تحليل وتفسير الظاهرة المدروسة .

الكلمات المفتاحية: البيانات الإحصائية ،المتغيرات الديموغرافية، التخطيط التربوي، العرض ،الطلب، نوعية البيانات.

أولا : أهمية البيانات الإحصائية :

إنّ إعداد الخطط التّنموية في مختلف المجالات وعلى كل المستويات يستند إلى البيانات والمعلومات الإحصائية، أينّ نجد عادة أنّ"هناك فجوة كبيرة بين المعلومات الكمية اللازمة لأغراض عديدة عن المجتمعات السكانية، وبين مقدار ونوعية البيانات المتوفرة فعلا. ويعد

التركيب العمري والنوعي للسكان ومعدلات الخصوبة والوفاة من بين المعلومات الأساسية المطلوب معرفتها عن أي مجتمع سكاني." [17]

بالإضافة إلى مؤشرات ديموغرافية هامة ناتجة عنها، ويتم الحصول على المعطيات اللاّزمة عن السّكان، خصائصهم، توزيعهم الجغرافي والأنشطة التي يقومون بها في البلدان التي توجد "بها أنظمة إحصائية متطورة فإنّه يمكن الحصول على بيانات عن حالة السكان من تعدادات تجري كل عشر سنوات أو أقل، ويتبعها في أغلب الأحوال مسوح بالعينة على نطاق واسع تجري في الفترة بين التعدادات. كما نحصل على معلومات عن المواليد والوفيات وحالات الزواج والطلاق عادة من التسجيل المستمر لهذه الواقعات وقت حدوثها." [18]

في حين أنّ القائمين على وضع برامج وخطط التّنمية الاقتصادية والاجتماعية بحاجة إلى بيانات دورية بشكل مستمر عن عدد السّكان وتوزيعهم الجغرافي وتركيبهم العمري والنّوعي وغيرها من الخصائص، كما يتطلب تلبية احتياجات المجتمع من الخدمات الصّحية والتّعليمية ...إلخ إلى توفير البيانات التّفصيلية بشكل دوري وسنوي،"وعندما يكون هناك نظام قومي لجمع البيانات، يجري العمل به لسنوات طويلة في بلد تكون فيه غالبية الأفراد الذين في سن التعليم أو تخطوه متعلمين، فإنّ المعلومات الديموغرافية اللازمة للأغراض الإدارية وللتخطيط الاقتصادي والاجتماعي تكون عادة كافية"[19]، ونتيجة لعدم توفره بتلك الصّفة في الدّول النامية لأنّ "تسجيل الواقعات الحيوية غالبا ما يكون غير موجود تقريبا أو يكون ناقص الشمول على أحسن الفروض، كما أنّ بيانات السكان التي يتضمنها التعداد أو المسوح الديموغرافية غالبا ما تكون معيبة– وهذا شيء لا يمكن تجنبه –وخاصة التبليغ عن أعمار السكان"[20] ،

فإنّه يتم اللجوء إلى عمل تقديرات سكانية لتلبية الغرض وتغطية الفجوة الحاصلة بين التّعدادات والمسوح، حيث تقوم هذه الدول جاهدة بعدة محاولات قصد توفير بنك للمعلومات الديموغرافية قصد صياغة خطط وبرامج تنموية هادفة والتخلص من مشكل عدم وجود بيانات ديموغرافية كافية وسليمة لأغراض التخطيط . "[21]

17 الأمم المتحدة، طرق تقدير المقاييس الديموغرافية الأساسية من بيانات غير كافية، ترجمة سعد زغلول أمين، عبد الغني محمد عبد الغني، المركز الديموغرافي بالقاهرة، مصر، 1995،ص ه.

18 نفس المرجع السابق ، ص ه.

19 نفس المرجع ، ص ه.

20 المرجع السابق، ص ه.

21 المرجع السابق، ص و.

"إلا أنّه مازال هناك مصدر ثالث لتقديرات المعلمات السكانية وهو بيانات السن والنمو الموجودة عادة في تعدادات السكان أو مشتقة من المسوح المتعددة الأغراض، يضاف إلى ذلك معلومات الخصوبة والوفاة عن فترة حديثة، والتي قد تتضمنها أحيانا التعدادات أو المسوح"[22]

وفي هذا المقال سنحاول فحص نوعية المعطيات الإحصائية المتوفرة وبالخصوص المعطيات الديموغرافية و المتعلقة بالتخطيط التربوي والتي تستعمل عادة في تقدير عدد السكان في سن التمدرس ثم المتمدرسين قصد تقدير الاحتياجات المتمثلة في عدد الأساتذة الكافي لهذا العدد من التّلاميذ، عدد الأقسام والمؤسسات التّربوية "وهنا يكون التنبؤ الإحصائي قد أنجز غرضين أساسين هما سد حاجات المواطنين من ...والخدمات عن طريق الأجهزة الرسمية وغير الرسمية وتحقيق الموازنة بين قوى العرض والطلب"[23]

ثانيا : واقع البيانات الإحصائية (قطاع التربية نموذجا) في الجزائر من خلال المخططات التنموية

مع بداية الستينات بدأت فكرة القيمة الاقتصادية للتعليم تجد رواجا بين العلماء والمنظمات الدولية المختلفة، وبدأت فكرة رأس المال البشري والاستثمار في التعليم تجذب الاهتمام على أنها العامل الحاسم وأهم عامل في تحقيق التنمية الاقتصادية، وخاصة في الدول النامية، فبدأت تسود فكرة أنّ التنمية الاقتصادية محصلة للاستثمار في القوى البشرية .

فإذا كانت الدّول المتقدمة قد عمّمت تعليمها الأساسي، ولم يعد يهمها إلاّ الرّفع من مستوى محتويات البرامج التّعليمية بسبب معدل نموّها الدّيموغرافي الضئيل، فإنّ الدّول النّامية ومن بينها الجزائر وعلى العكس من ذلك أينّ تجد نفسها أمام مشاكل يستعصى حلها بسبب التّزايد المفرط للطّلب الذي لا يتوافق مع العرض على التّعليم، فهذا التّزايد الّذي يرافق النّموّ الدّيموغرافي يخلق عدة مشاكل، منها تخصيص موارد كبيرة من طرف الدّولة لبناء المدارس والتّجهيزات الضّرورية. ولعلّ هذا ما جعلنا نتطرّق إلى بعض العوامل المؤثرة في نموّ النظام التّربوي ويتعلق الأمر بمستوى التّخطيط في قطاع التّربية.

وتعد البيانات الإحصائية المتوفرة كأحد أهم الأسس الرئيسية لعملية التخطيط التربوي على المدى القريب، المتوسط والبعيد، وتتعلق هذه البيانات بالتوزيع الجغرافي للسكان، الجانب الديموغرافي...الخ.

22 المرجع السابق، ص و.

23 إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الاقتصادي، ط1، دار وائل للنشر، العراق، 2005، ص201.

و تعد سنة 1967م بالنّسبة للجزائر بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني والشّروع في التّخطيط من خلال العمل بالمخططات والتي تمكّنها من :

- حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة.
- استخدام الموارد المحصورة والمجنّدة أفضل استخدام ممكن .
- تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها .

عجز التخطيط التربوي (المدرسي)

لتحديد عجز التّخطيط التّربوي، سنتطرق إلى مختلف المخططات (البرامج) الخاصة بالتّنمية الاقتصادية، وسنقتصر في تحليلنا إلى المخططات الخماسية بداية من سنة 1980م.

وقد تلخصت أهم توجيهات المخطط في الشروع في تطبيق إجراءات تنظيمية بداية من سنة 1980م والمتمثلة كالآتي :

"- فتح المدرسة أمام جميع الأطفال البالغين سن الدّراسة .
- التّخفيف ثم محو الفوارق الجهوية في ميدان التعليم.
- توحيد نظام التعليم وتكييفه مع متطلبات التنمية وأهدافها .
- تحقيق التوازن بين الطّلب الاجتماعي والاقتصادي وطاقات التكوين في أقرب الآجال سواء من حيث المستوى الكمّي أو النّوعي.
- إعطاء ديناميكية للبناءات للاستجابة بصورة أفضل للمدرسة الأساسية."[24]

بالأخذ بعين الاعتبار أهداف الدّراسة فإنّ التّقييم يكون حول الأشكال الدّيموغرافية للتّخطيط التربوي (أي كل ما تعلق بالبيانات الخاصة بالسكان في سن التمدرس و السكان المتمدرسين)، مثلما هي موضحة في المخططات التنموية .

3. الخماسي الأول 1984/1980م

لم يقدّم هذا المخطط تحليلاً وافياً للوضعية بل اكتفى بتحليل وضعية التعليم العالي والبحث العلمي وفي تقدير عدد المتمدرسين خلال فترة المخطط والاحتياجات الواجب توفيرها.

إنّ المجهود المفروض بهذه العملية يستلزم زيادة هامة في طاقات الهياكل الأساسية والوطنية وفي تكوين المعلمين، وفي إعادة ترتيب البرامج التربوية وفروع التربية والتّكوين مع حاجيات الاقتصاد الملحة في التأهيل.

24 رابح حمدي باشا، "التخطيط وتوجهاته الجديدة بالجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،1992، ص 220.

وكان المخطط يهدف إلى تحقيق بعض الأهداف من بينها:

– خفض احتلال القاعات من 55 تلميذ في القاعة إلى 46 تلميذ عند نهاية المخطط .

– رفع نسبة التأطير من معلم واحد لكل 36 تلميذ حاليا إلى معلم واحد لكل 34 تلميذا .

– يجب رفع نسبة الانتقال من مرحلة الابتدائي إلى مرحلة الإعدادي من 55%سنة1997م إلى 75% في يونيو 1984م وإلى 85%في يونيو 1986م.

– استقبال الثانوية لنصف المتخرجين من التعليم المتوسط .

ولتحقق هذه الأهداف المسطّرة تطلّب توفير إمكانيات مادية وبشرية معتبرة منها:

– بلغت الحاجة الإجمالية إلى قاعات الدّراسة موسم سبتمبر1984م أكثر من 84000 قاعة من بينها 27500 حجرة جديدة .

– ارتفاع تلاميذ الابتدائي والمتوسط تتطّلب في مرحلة التعليم الثانوي احتياجات إجمالية قدرت بحوالي 264 ثانوية تعليم عام منها79 ثانوية جديدة، و67 متقنا منها 34 متقنة جديدة .

وقد سمحت لنا دراسة هذا المخطط بتسجيل النتائج التالية :

ــ تم تناول المتغيرات الدّيموغرافية (رغم أنها غير كافية وغير واضحة) وذلك من خلال، مدخلات النّظام والمتمثلة في المجتمع المتمدرس والتّلاميذ الجدد البالغين 6 سنوات ومعدل زيادة الفئات.

وقد بنيت تقديرات السّكان المتمدرسين (في سن التمدرس) على أساس معدل نمو مرتفع، فقد جاء في المخطط "لا بد أن يتطور نسق ارتفاع أعداد التّلاميذ بقدر أعلى من ضعف نسق الزّيادة الدّيموغرافية للتّمكن من تحسين تعميم التّعليم وتحقيق الأهداف الاجتماعية "وهذا يعني أن تزايد فئة السّكان في سن التمدرس لا تكون بنفس وتيرة نمو السّكان الإجمالي بل الضّعف، هذا يعني أن التقنية المتبعة في الإسقاط خلال فترات التخطيط تعتمد في تقديرها لعدد المتمدرسين في الأساس إلى فئة المعيدين وبذلك فقد استعملوا نظرية المردودية لإسقاط الفئات المتمدرسة، بالإضافة إلى العمل على تمدرس الجميع، كما تستعمل هذه النظرية الطّلب التّربوي لتقدير الاحتياجات الجديدة والمتمثل في عدد الأطفال البالغين 6 سنوات في كل دخول مدرسي.

بالمقابل فالإحصائيات المقدمة تنفي هذه الفرضية إذ أنّ نتائج الإسقاطات تبدو أكبر بكثير من الواقع، فغياب إحصائيات ديموغرافية وافية وأهداف معبر عنها ديموغرافيا يؤثر سلباً على نوعية النتائج، فالنتائج المتحصل عليها غير مرضية، إنّ ارتفاع عدد المسجلين الجدد حسب التقديرات(البالغين ست سنوات) في التّعليم الأساسي سيرتفع من 640000 طفل في سبتمبر 1980م إلى 712000 طفل في سبتمبر 1983م بمعدل نمو سنوي يصل إلى 3.62% فكان الفارق بين العدد الفعلي لتلاميذ التّعليم الأساسي –14.51%من العدد المتوقع، كما ارتفع

مجموع التّلاميذ للتّعليم الابتدائي والثانوي خلال الموسم الدّراسي 1980/1979م من 3982359 تلميذ وتلميذة إلى 4788925 تلميذ وتلميذة في نهاية المخطط الخماسي الأول 1984/1983م بمعدل سنوي تجاوز 3.7%، وهذا يعني أن تزايد (نمو) فئة السّكان في سن التّمدرس لم تكن بنفس وتيرة نمو السّكان الإجمالي والذي بلغ خلال التّعدادين 1987/1977م 3.22% وهذا إذا ما اعتمدنا نظرية المردودية التي تعتمد على فئة المعيدين . أمّا فيما يتعلّق بالأهداف، بصفة عامة فإنّ هذه الأخيرة ليست واضحة (دقيقة) وغير معبر عنها بمؤشرات ديموغرافية.

2.1. الخماسي الثاني 1985م/1989م

يبدو أنّ هذا المخطط هو الأكثر غنى بالمعلومات من المخطط السابق، حيث قدم في كل مستوى دراسي تحليل للوضعية خاصة مرحلة التّعليم الأساسي، الأهداف و التوجهات، وقد جاء في المخطط ما يلي:

الأهداف والتوجيهات

من الأهداف الرئيسية للمخطط نجد دمقرطة التّعليم وضمان تمدرس كل الأطفال البالغين ستة سنوات، تعريب التّعليم وتدعيم الأبعاد العلمية والتقنية له .

– رفع معدل الانتقال من الطور الثاني من التعليم الأساسي إلى الطور الثالث منه (الانتقال من السّنة السادسة إلى السّنة السّابعة) من 72.7% في شهر يونيو 1983م إلى 85%في بداية سنة 1987.

– تحسين نوعية التّعليم وانخفاض عدد الرّاسبين في المدارس يقتضي توفير التأطير المناسب كماً وكيفاً.

– التخفيف من معدل شغل القسم والوصول في نهاية المخطط إلى30 تلميذا للطور الأول والثاني و20 تلميذا بالنسبة للطور الثالث .

– رفع نسبة التّمدرس في الولايات التي يقل فيها نسبة التّمدرس عن المعدل الوطني .

– يجب توسيع الحظيرة من المؤسسات التربوية، لتقريب المدرسة من التلميذ.

وقد سمحت لنا دراسة هذا المخطط بتسجيل النتائج التالية :

تحليل وضعية مختلف المستويات قدمت بطريقة مختصرة، رغم أنّ هذا المخطط الأكثر غنى بالمعلومات من المخططات السابقة، حيث قدم في كل مستوى دراسي تحليلا للوضعية.

كما أنّ الطريقة المستعملة أخذت تدريجيا بعين الاعتبار المتغير الديموغرافي، ويتضح ذلك من خلال الكلمات الدّالة على ذلك وهي نسبة تمدرس الأطفال، السن الدراسي (6–

13سنة)، الفئة العمرية، تمدرس الفتاة، الاختلالات بين المناطق من خلال نسبة التّمدرس، معدل الزّيادة وتمدرس الأطفال البالغين 6سنوات .أمّا التقنية المتبعة في الإسقاط خلال فترة المخطط اُعتمدت في تقديرها لعدد المتمدرسين في الأساس إلى تطوّر السّكان المتمدرسين، كما أنّ ارتفاع عدد المسجلين الجدد في التعليم الأساسي سيرتفع من 600000 إلى677000 بمعدل نمو سنوي قدر2.44%. يبين أنّ المخططين استعملوا نظرية المردودية لإسقاط الفئات المتمدرسة، هذه النظرية تستعمل الطّلب التّربوي لتقدير الاحتياجات الجديدة واعتمادها على فئة المعيدين.

وقد كانت الامتحانات الرّسمية في هذه المرحلة تمثل المؤشر الوحيد الذي يسمح بتشخيص النّظام التّربوي من حيث مردوديته، وكذا اعتمادهم على الطّلب التّربوي لتقدير الاحتياجات والمتمثل في مدخلات النّظام وهم التلاميذ الجدد والبالغين 6 سنوات في كل دخول مدرسي .

التوقعات(التقديرات)

يبدو تطبيق معدل النّمو الملاحظ 3.2% يؤدي إلى تحسين نسبة التّمدرس وبما أنّ معدل النّمو المطبق مقارب لمعدل النّمو الإجمالي للسّكان للفترة 1977م/1987م والمقدر بحوالي 3.22% هذا ما سيؤدي مستقبلا إلى تحقيق التّمدرس للجميع ورفع نسبتها لكن على المدى البعيد ولهذا فإنّ النّظرية المستعملة أخذت بعين الاعتبار المتغير الديموغرافي (السّكان المتمدرسون)، الأهداف المحددة، كذلك المعطيات المتوقعة، كما أنّ بناء تقديرات للسّكان المتمدرسين على أساس معدل نمو متوسط أدّى إلى تحقق نتائج مرضية .

وما يمكن أن نستنتجه في الأخير بعد دراسة مختلف المخططات، أنّه إلى غاية اليوم فإنّ المتغيرات الدّيموغرافية لم يتم أخذها بالشكل الكافي .

فعدم استعمال المتغير الديموغرافي للمخططات الأولى (قبل 1980م) وسوء استخدامه في المخططات الأخيرة يمكن شرحه كما يلي :

– ضعف وقلة المعطيات الدّيموغرافية رغم اعتماد الدّولة في الفترة الأخيرة في وضع البرامج على التخطيط الإقليمي.

– ضعف الإعتمادات المالية و المصادر التمويلية مقارنة بالاحتياجات رغم ما عرفه القطاع من زيادات في اعتمادا ته المالية سنة بعد أخرى.

– غياب أهداف التّمدرس المعبر عنها بمؤشرات ديموغرافية.

– غياب أو ضعف أو قلة الكفاءات التقنية .

– تنوع مصادر القرار عند بناء المدارس . .

– نقص وغياب المؤشرات الكافية لتحديد وترتيب أولويات الحاجات الاجتماعية والاقتصادية

للمواطنين

– ضعف وانعدام التنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين في إعداد وتحديد وبناء وتنفيذ ومتابعة البرامج وسيطرة النّظرة القطاعية المفرطة ممّا أدّى إلى التناقض والتّكرار في العمل وتداخل الصلاحيات هذا ما يؤكد الفرضية الأولى.

فقد أدركت الدولة أهمية البيانات الديموغرافية في بناء المشاريع التنموية، فقد جاء على لسان وزير التربية الجزائري أبو بكر بن بوزيد في كتابه إصلاح التربية في الجزائر، رهانات وانجازات سنة 2009 "ولضمان إشراف وتوجيه أفضل للمنظومة التربوية ضبطت وزارة التربية الوطنية مجموعة من مؤشرات دالة غايتها تنوير المشرفين بخصوص الوضع العام لهذه المنظومة وتمكين دوائر القرار من اتخاذ التدابير الوجيهة، ولقد تم تحديد خمسة أصناف من المؤشرات نعرضها فيما يلي :

– مؤشرات عن السياق الاقتصادي والاجتماعي و الديموغرافي المتصل بخصوصيات السكان.

– مؤشرات عن تكاليف التعليم والموارد المالية التي تتحملها النفقات العمومية المخصصة للمؤسسات التربوية.

– مؤشرات عن نسبة المشاركة والاهتمام بالتربية والتعليم، ونسبة التمدرس في مختلف الأعمار وتكرار السنة الدراسية.

– مؤشرات خاصة بمستخدمي قطاع التربية والتعليم من حيث توزيعهم حسب الجنس والوضعية الإدارية .

– مؤشرات عن نتائج التعليم في الامتحانات وتلك المتعلقة بالتقييم الوطني في المواد الأساسية.

ثالثا : البيانات الديموغرافية

تعتبر الدّراسات السّكانية من المواضيع التي حظيت باهتمام كبير، فهي ضرورة حتمية في أيّ مشروع تنموي، إذ من خلال مؤشراته يمكن معرفة حجم السّكان، واحتياجاتهم المستقبلية في شتى الميادين، فقد أصبح للبعد السّكاني أهمية بالغة لارتباطه بالخطط التّنموية الاقتصادية والاجتماعية.

4. التّوزيع العمري والنّوعي لفئة الأطفال حسب السّن

نظراً لصعوبة الحصول على توزيع السّكان حسب العمر من الدّيوان الوطني للإحصاء لجأنا إلى تقدير عدد السّكان الذين تتراوح أعمارهم 6 سنوات بإدخال متغيرات سبراق(sprague) بدلالة السّن المجزأ (يعني خمسة سنوات) وهي تقنية تستعمل للمرور من الفئات الخماسية إلى الأعمار السّنوية اعتمادا على آخر معطيات الإحصاء الوطني للسكن

والسكان (أفريل 2008)، وقد اخترنا كنموذج إقليم شمال وسط وهو الإقليم الأكثر غنى بالسكان حيث يمثل عدد السكان فيه نسبة 31.4% من الإجمالي العام لعدد السكان (2008) رغم أنّ المساحة لا تمثل إلاّ 1.49% من إجمالي المساحة، هذا ما توضحه الخريطة.

حيث أنّ ارتفاع الكثافة السكانية بهذا الإقليم ليس وليد الساعة، بل نتيجة حقبة تاريخية كاملة، منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، نتاجه مجموعة من المشاكل خلقها الجانب الاقتصادي الذي أثرت على الصعيد الاجتماعي، مما أدّى إلى نزوح ريفي نحو المدن بحثا عن العمل، وعن حياة أفضل لتوفر مختلف الخدمات، الهياكل القاعدية...الخ، وهذا ما يطرح عدة تساؤلات حول كيفية إيجاد آلية لتوزيع عادل للسكان بين مختلف المستويات، علما أنّه من بين الأسس المعتمدة في التنمية بالجزائر، خلق التوازن الجهوي وذلك عن طريق التوزيع المتوازن والعادل للموارد والمرافق الاجتماعية والثقافية لتحقيق الأهداف التالية :

- تحقيق تمركز صناعي وتنظيم الفضاء الريفي والحضري، والحفاظ على العقار الزراعي .
- كبح التمركز السكاني في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية والمهددة بمخاطر كبرى طبيعية.
- العمل على استقرار السكان خاصة في المناطق الجنوبية والداخلية.

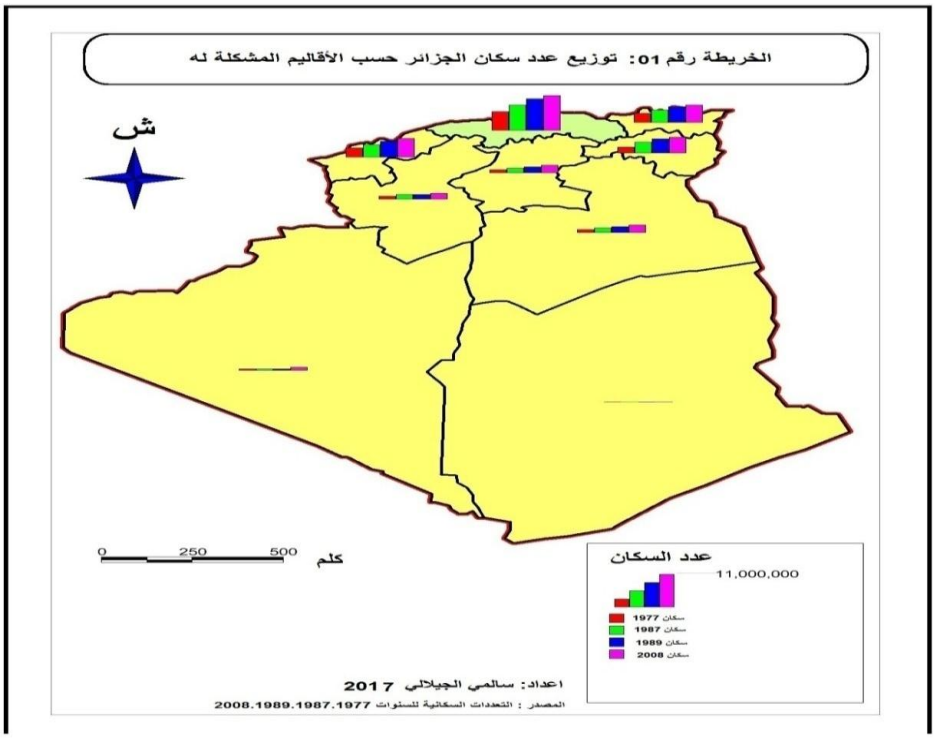

بالإضافة إلى ذلك قمنا بعملية التنسيب وهي " أبسط طريقة لتقديم أو تأخير بيانات التعداد حسب العمر و النوع إلى تاريخ أحدث أو أقدم و هو توزيع جملة السكان المقدرة للتاريخ

الجديد حسب النوع والعمر بنفس نسب فئات النوع والعمر هذه في التعداد"[25]، وتماشيا مع طبيعة المعطيات والتقديرات المعمول بها، والتي تنطلق عادة من منتصف السنة، فقد قمنا بتقديم التاريخ المرجعي للإسقاط من 2008/04/16م إلى 2008/07/01م اعتمادا على الدالة الهندسية $p_1 = p_0(1+r)^t$ مع افتراض ثبات معدل النمو خلال هذه الفترة حيث

p_1 : عدد السكان في 2008/07/01م.

p_0 : عدد السكان في 2008/04/16م.

r : معدل نمو السكان.

t : المدة الزمنية بين التاريخين (77 يوم)

وبعد الحساب نتحصل على النتائج المبينة في الجدول والذي يوضح معدل التمدرس الفعلي:

جدول رقم 04: معدل التمدرس بالإقليم حسب الجنس

	ذكور	إناث	المجموع
6	108	107	107
7	108	106	107
8	102	101	102
9	99	99	99
10	94	95	94

المصدر:من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات وزارة التربية للموسم الدراسي 2009/2008 والإحصاء الأخير للسكن والسكان لسنة2008 .

من خلال قراءتنا للجدول يتضح ما يلي:

– نسبة الأطفال المتمدرسين البالغين من 6 حتى 8 سنوات فاقت 100%، ويعود هذا لنوعية المعطيات والتي ترجع إلى عدة أسباب، ومنه لا يمكن لنا أن نصل إلى معدلات حقيقية للمتمدرسين ما لم نستطع الوصول إلى التوافق ما بين الحصر الشامل التي تقوم به الدولة (التعدادات السكانية) في كل عشر سنوات و الهيئات الحكومية التي تعمل على جمع البيانات السنوية وعل سبيل المثال مصلحة البرمجة لدى مديرية التربية لكل ولاية، لذلك تبقى المعطيات المتعلقة بالتعدادات السكانية معيبة ولم تبلغ الهدف المنشود ما لم يتلقى العداد التكوين اللازم الذي يؤهله لإعطاء الأهمية اللازمة للمعلومة ، كما تبقى البيانات الإحصائية المتعلقة بوزارة التربية الوطنية كذلك معيبة نظرا لعدم الوعي الكامل لدى مدراء المؤسسات التربوية (ابتدائيات، متوسطات وثانويات) بتلك الأهمية التى تحضى بها البيانات الإحصائية في صنع

25 خالد زهدي خواجة، إسقاطات السكان حسب العمر والنوع، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، ص5.

القرارات، فلا يمكن أن تعبر هذه المعدلات عن الظاهرة المدروسة ولا يمكن للقائمين على تقدير عدد المتمدرسين في الآجال القريبة، المتوسطة والبعيدة الاعتماد عليها.

ب – الوفاة

نظرا لعدم توفر معطيات إحصائية لاحتمال وفيات الأطفال الرضع(${}_0^qx$) حسب الجنس بولايات الإقليم خلال الإحصاء الأخير للسكن والسكان لسنة 2008م، لذلك فقد انطلقنا في تقديرنا لاحتمالات الوفاة حسب الجنس مفادها:

– أنّ نسبة قليلة من وفيات الأطفال الرضع تحدث خارج إقليم الولاية .....(1)

– حتى وإن حدثت الوفاة خارج إقليم الولاية فإنّ هذا الحدث يتم بطريقة عشوائية، أينّ يحظى الجنسان بنفس الفرصة لوقوع الحادث، فلا مجال للاختيار.....(2)

– انطلاقا من (1) و(2) فإنّه لا تأثير للوفيات التي تحدث خارج إقليم الولاية في احتمالات الوفاة الخام داخل إقليم الولاية ولكن حسب الجنس.

– لذلك فقد اعتمدنا في تقديرنا لاحتمالات الوفاة على المعطيات الخاصة بالولادات والوفيات الخاصة بالأطفال الرضع والتي حدثت فعلا داخل إقليم الولاية وليست خارجها.

إذا فقد قمنا بتقديرها اعتمادا على المواليد الأحياء ووفيات الأطفال الرضع بكل ولاية، ثم حساب الاحتمالات العامة، ثم ما يمثله هذا الاحتمال حسب الجنس بالنسبة للاحتمال الإجمالي لوفيات الأطفال الرضع، وفي الأخير ضرب هذه القيم الخاصة بالجنسين في ما توفر لدينا من المعطيات الخاصة بالإحصاء الأخير للسّكن والسّكان .

فمن خلال تحليلنا لبعض البيانات الديموغرافية يتضح لنا العجز المسجل في توفير أحد أهم المؤشرات و المتعلق بإجراء تقديرات سكانية في الآفاق المستقبلية، ألا وهو احتمال وفيات الأطفال الرضع حسب الجنس في كل ولاية، كون الوفيات التي تحدث خارج الولاية تسجل في مكان الحدث وبالتالي يصحب حصر عدد الوفيات الفعلي للسكان المقيمين بالولاية كما يصعب تحديد عدد الولادات الحية.

الخلاصة

في أيامنا هذه أصبح من الصّعب تجاهل التخطيط التّنموي دون تجاهل الحركة الدّيموغرافية، ففي نظرنا الأخذ بعين الاعتبار هذا العامل يشكل الضّمان الوحيد لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية تحقق مختلف الاحتياجات الضّرورية والأساسية للسّكان في حالة نموّ سكاني مرتفع، فالبيانات السّكانية واتجاهاتها المستقبلية وكذا المؤشرات الإحصائية المستخلصة منها تعتبر ركيزة أساسية للتخطيط التربوي.

فتؤثير الحركة السّكانية، و بالأخصّ السّكان في سنّ التّمدرس على التّربية من خلال حجم الطّلب عليها (السّكان في سنّ التّمدرس) والمتمثل في أعداد المواليد المتتابعة عاما بعد عام وذلك بعد تصفيتها من أعداد الوفيات التي تصيبها، والتي تلحق بها حتى وإن لم تتوفر المعطيات حول ذلك، ومدى انعكاساته السّلبية أو الايجابية على العرض، المتمثل في هياكل الاستقبال و الذي كان له الأثر السّلبي في منطقة الدّراسة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا نتيجة عدم التّماشي بين العرض و الطّلب رغم أنّ المنطقة عرفت تزايدا معتبرا في هياكل الاستقبال والتأطير .

وعند دراستنا للمخطّطات التنموية وجدنا أنه إلى غاية اليوم لم تُوظف المتغيرات الدّيموغرافية بالشكل الكافي، حتى وإن أخذت في بعض الزوايا إلاّ أنّها لم تستغل بالشّكل الصّحيح، وممّا يزيد من جسامة هذا المشكل هو ضعف وقلّة مصادر الحصول على المتغيرات الدّيموغرافية خاصة إذا تعلّق الأمر بإقليم مُعين، حتى وان وجدت تبقى نوعية تلك البيانات معيبة ولا تمتاز بالدقة اللاّزمة.

فوجب على أصحاب القرار وواضعي السّياسات الاتجاه نحو أساليب التّقدير المتقدمة، دون الاكتفاء بالاستناد فقط إلى الأرقام المطلقة أو النّسب البسيطة، أو المعدّلات المجردة ومحاولة الانطلاق نحو قياسات أدق، تعتمد على البيانات السّكانية الحالية واتجاهاتها المستقبلية وكذا المؤشرات الإحصائية المستخلصة منها، فبدون الإلمام الكامل بالبيانات والمؤشرات الدّقيقة عن كل هذه المتغيرات الدّيموغرافية الأساسية لا يستطيع القائمون بالتّخطيط التّربوي وضع خطط واستراتيجيات تنمويّة فعّالة وهادفة.

وما يمكن أن نختم به حديثنا، هو البحث عن إرادة قوية وترسيخ ثقافة تدرك المعنى الحقيقي للمتغير الدّيمغرافي في كل تنمية اقتصادية، اجتماعية وثقافية وذلك من خلال وضع آليات ومكانز مات لتوفير جميع المعطيات حول المؤشرات الدّيموغرافية كماً ونوعاً لأجل تخطيط فعّال وهادف، وتحقق هذه الأهداف يبقى دائماً مرتبطاً بنوعية المعطيات المتوفرة ومدى استغلالها وحسن توظيفها بشكل محكم .

التوصيات:

تمثل البيانات السكانية الحالية واتجاهاتها المستقبلية وكذا المؤشرات الإحصائية المستخلصة منها ركيزة أساسية للتخطيط التربوي حيث تساعد القائمين على وضع السياسات المستقبلية للتعليم بمراحله المختلفة سواء على المستوى القومى أو الاقليمى أو المحلى في الدولة لذا وجب :

– إعطاء الأهمية الحقيقية للبيانات الإحصائية من خلال إجراء دورات تكوينية لكل من لـــه علاقة بجمع تلك البيانات، حتى يدرك الأهمية الحقيقية لها.

– توفير المعطيات المتعلقة بالجانب الديموغراي وكل ما له علاقة بعملية التخطـــيط لبنـــاء مشاريع تنموية مبنية على أسس متينة من البيانات و المعلومات الإحصائية، وايجاد آليـــات ومكانز مات لتوفير تلك البيانات كماً ونوعاً.

– توفير المؤشرات الكافية لتحديد وترتيب أولويات الحاجـــات الاجتماعيـــة والاقتصـــادية للمواطنين

– الحرص على دقة تلك البيانات و نوعيتها.

المراجع

الكتب

5. إحسان محمد الحسن، *علم الاجتماع الاقتصادي*، ط1، دار وائل للنشر، العراق، 2005.
6. بو بكر بن بوزيد، *إصلاح التربية في الجزائر، رهانات وانجازات*، دار القصبة للنشـــر، الجزائر، 2009.

الرسائل

1. رابح حمدي باشا، "التخطيط وتوجهاته الجديدة بالجزائر"، رسالة ماجســـتير فـــي العلـــوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،1992، ص 220.
2. *الوثائق التقارير والمنشورات*
3. الأمم المتحدة، *طرق تقدير المقاييس الديموغرافية الأساسية من بيانات غير كافية*، ترجمة سعد زغلول أمين، عبد الغني محمد عبد الغني، المركز الديموغرافي بالقـــاهرة، مصـــر، 1995،ص ه.
4. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير عام للمخطط الخماسي 1980– 1984.
5. وزارة التخطيط، المخطط الخماسي الثاني 1985–1989، تقرير عام، جانفي 1985.
6. وزارة التخطيط، تقرير عام للمخطط الخماسي الثاني، (1984–1989).
7. وزارة التربية الوطنية، التخطيط التربوي، المعهد الوطني لتكـــوين مســـتخدمي التربيـــة وتحسين مستواهم، الجزائر.
8. وزارة التربية الوطنية، التوجهات الأساسية للنظام التربوي في الجزائر، المعهد الـــوطني لتكوين مستخدمي التربية، الجزائر، السنة.
9. وزارة التربية الوطنية، وضعية قطاع التربية الوطنية مسح شامل 1962–1998، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية–الجزائر، أفريل 1998.

10. وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، إصلاح التعليم 1974–1977 المخطط الرباعي، تحقيق الإصلاح، المديرية الفرعية للتوثيق والنشر الوثائق، الجزائر، 1973.
11. وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، إصلاح التعليم 1974–1977 المخطط الرباعي، آفاق بعيدة، المديرية الفرعية للتوثيق والنشر الوثائق، الجزائر، 1973.
12. خالد زهدي خواجة، إسقاطات السكان حسب العمر والنوع، المعهد العربـــي للتـــدريب والبحوث الإحصائية.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. 0ffice national des statistiques, Recensement Général de la population et de l'habitat (RGPH) ,1998 , collections statistiques n^0 80 , ALGER, 1998 .
2. 0ffice national des statistiques, Recensement Général de la population et de l'habitat (RGPH) ,1987 , collections statistiques, ALGER, 1987 .
3. 0ffice national des statistiques, Démographie Algérienne- 2008, ONS, ALGER , 2009.
4. 0ffice national des statistiques, Armature 2008- final, ONS, ALGER .
5. 0ffice national des statistiques, collections statistique, les principaux résultats du sondage au1/
6. $10^{ème}$ 2008, ONS, ALGER , décembre 2008.
7. Ministère de l'éducation nationale, Direction de la planification, Enquête Exhaustive 2008-2009, sous- direction des statistiques , Alger, 2008-2009
8. Ministère de la planification et de l'Aménagement du Territoire, deuxième plan quinquennal 1985-1989, rapport général, l'entreprise national des arts graphques , Alger, 1985.